

أخبار

1300 لاجئ خارج حسابات برنامج الأغذية

لم يحصل اللاجئون السوريون هذا الشهر على حصتهم المتوقعة من برنامج الأغذية العالمي، إذ حُفِضت قيمة البطاقة الإلكترونية التي يستخدمونها من أجل شراء المواد الغذائية من 27 دولاراً إلى 19 دولار بسبب مشاكل التمويل التي يواجهها البرنامج.

وأعلن البرنامج في اجتماع مجموعات العمل المشتركة بين الوكالات العاملة في إغاثة السوريين الذي عُقد أول هذا الشهر أن الحالات التي لم تقم بعملية التأكيد للبرنامج خلال شهر شباط لم تحصل على بطاقتها الإلكترونية لهذا الشهر، لكنها ستحصل على فرصة أخيرة لتفعيلها.

كذلك فقد جرى تحديد الدفعة الأولى غير المستهدفة لعام 2015 وهي عبارة عن 1300 شخص، كان البرنامج يقدم مساعدات لهم سابقاً، وأظهرت زيارات التحقق التي قام بها شركاء البرنامج أنهم لا يعدون من الأكثر حاجة. وتعد هذه الدفعة الأولى ضمن سلسلة من عمليات الإقصاء التي يقوم بها البرنامج لتخفيض نسبة المستهدفين من 75% إلى 55% في كانون الأول من عام 2015.

وزارة الصحة تلاحق «المشايخ الروحانيين»

أحال وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور على النيابة العامة التمييزية قضية شخص يلقب بالسوداني يسكن في حارة الناعمة، يدعي أنه يعمل وسيطاً لشخص يسمونه الشيخ ياسين ويدعي انه شيخ روحاني ويشفي من الأمراض المستعصية عن طريق خلطات طبية والصلاة والدعاءات، ويتقاضى مبلغاً كبيراً من جراء هذا العمل، أملاً الاطلاع والقيام بالتحقيقات اللازمة واتخاذ الاجراءات القانونية



المناسبة لوقف اعمال هذين الشخصين، لما يسبب عملهما من ادعاءات كاذبة وتلاعب بصحة الناس. وأوضح مصادر في الوزارة أن أي شكوى يجري التقدم بها إلى الوزارة ستجري ملاحقتها والتحقيق منها.

ازمة المعابر تزيد من كلفة الصناعة

ناشد نائب رئيس جمعية الصناعيين علي عصام قاسم الحكومة «العمل على إيجاد حلول للمعبر البري الآمن إلى دول الخليج، لأن البدائل المقترحة، ومنها النقل البحري، ترفع من كلفة الصناعة في لبنان، وترهق المنتجات الزراعية والمزارعين، لأن قدرة استيعاب الحاويات التي تنقل المنتجات عبر البحر، أقل بكثير من قدرة استيعاب الحاوية التي تنقل بالبر».

ودعا «الحكومة إلى وضع حد سريع لبعض المصانع التي تعمل بطرق غير شرعية، ولا تتحمل أي أعباء وتعمل على التنافس مع مؤسسات صناعية، دون أن تتحمل أي أعباء ضرائبية وما شابه من تبعات أخرى».

توضيح

أوضح رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية الدكتور منير راشد، أن ما ورد في موضوع «آثار اللجوء إلى لبنان: عدم اتخاذ أي سياسة هو سياسة»، على لسان راشد عن أن وزير المال عارض اجتماعاً لمجلس الوزراء عن تقويم الاقتصاد اللبناني، حصل عن طريق الخطأ.

47 شاباً ماتوا في مخيم برج البراجنة من جراء إصلاح أعطال الكهرباء (الرشيف)



توأمة مع بلدية موناكو، في سبيل الدعم الثقافي للشباب الفلسطيني في المخيم»، ليتبين أن «الخبر غير صحيح، ويرمي لرفع الوعي العام حول دور اللجان». أما ملصقات «مين المسؤول»، فتحدد أبرز المشاكل في المخيمات، مثل «فشل مشروع الصرف الصحي ومياه الأمطار في مخيم عين الحلوة»، مرفقاً بالمادة الثامنة من النظام الداخلي التي تنص على مهام اللجان.

يوضح الناشط أحمد فاعور أن «الدعوة اليوم هي لكل الناس من أجل اصلاح مؤسسات منظمة التحرير، عبر البدء بإصلاح اللجان الشعبية لأنها الإطار التمثيلي الذي يمكننا أن نخاطبه»، يقول فاعور إن الحملة «لا تتهم احد، لكن هناك هيكل فاسد جميعنا ضحاياه كفضائل ولجان وشباب. دعوتنا هي اصلاح هذا الهيكل عبر تطبيق ما أقرته المنظمة». يشرح محمد مشيرفة، من مخيم عين الحلوة، أن الفضائل حاولت في البداية احتواء الحملة عبر اقتراح تعيين ممثل للحملة في اللجان أو تكليف الحملة القيام ببعض الخدمات، يقول «رفضنا ذلك لأنه يتعارض مع ما نطالب به، وهو إجراء انتخابات وقيام اللجان بدورها». انتقلت الحملة اليوم إلى خطوة متقدمة، هي إقامة مؤتمرات شعبية داخل المخيمات تطرح خلالها مشاكل البناء العشوائي، الصحة، الخدمات... من أجل إطلاع الناس على دور اللجان، إذ يعي الشباب جيداً أنه يجب تثقيف الناس لخلق مستوى من الوعي المتقدم الذي يدفعهم للمطالبة بأبسط حقوقهم.

للجان الشعبية بالدرجة الأولى، مرتكزين بذلك على الدور المناط بها في النظام الداخلي. يوضح الشباب أنهم لا يقدمون أنفسهم بديلاً عن اللجان الشعبية، بل يريدون تفعيل هذه اللجان عبر تطبيق النظام الداخلي من خلال إجراء انتخابات بداية كي يختار الناس من يريدون تمثيلهم، بذلك يكونون مسؤولون عن مراقبتها ومحاسبتها ومساءلتها. ما يعرفه الناس اليوم عن اللجان الشعبية هو أنها لجان لجباية المياه والكهرباء، بينما دور اللجان يختلف كلياً. ارتأت الحملة توعية الناس على دور اللجان عبر مجموعة من الأساليب السلسلة أبرزها «خبر بالشالوب»، إذ «وقعت اللجنة الشعبية في مخيم البداوي اتفاقية

وسجل مخيم الضبية أعلى معدل انقطاع للمياه أسبوعياً متجاوزاً الـ 4 أيام، في الجليل 3 أيام وعين الحلوة يومان. أما مشكلة الكهرباء، فتعانيها كافة المخيمات ما عدا مخيم مارالياس، الذي يحصل على التغذية نفسها المتوافرة لمدينة بيروت أي 21 ساعة يومياً. يكشف نزار اللاظ من حملة «طبق نظامك» أن اللجان الشعبية في مخيم برج البراجنة أعلنت وفاة 47 شاباً في المخيم خلال السنتين الماضيتين من جراء إصلاح أعطال الكهرباء.

ركّزت «شاهد» على دور الأونروا على نحو أساسي في تحسين أوضاع المخيمات، بينما حثّ شباب حملة «طبق نظامك» مسؤولي تدهور الخدمات في الوسط الفلسطيني

تحت عنوان «اللاجئون الفلسطينيون وواقع مشاريع البنى التحتية» يوجز التقرير الوضع السيئ للخدمات في المخيمات. مشاريع الصرف الصحي والمياه التي نُفذت عامي 2010-2011 لم تنجح بالقدر المطلوب، إذ تدفقت مياه الصرف الصحي عند أول نزول للمطر في مخيم برج البراجنة، شاتيلاً وعين الحلوة. كذلك عانى مخيم شاتيلاً أزمة مياه حادة خلال صيف عام 2014 ما اضطر الأهالي إلى شراء المياه طوال فصل الصيف. أما ما أنجز من إعادة اعمار وترميم للمنازل، فلم يتجاوز 25% من مجموع المساكن التي تحتاج إلى تأهيل. أظهر استطلاع «بيرسيو» أن 6 من أصل 11 مخيم عانوا شحاً في المياه على الأقل مرة في الأسبوع،



تتجج الأونروا بملف التنقيب عن الآثار في المخيم الذي يستنزف أموالاً طائلة سنوياً



موجودة، والمشكلة الثانية والأهم، هي غياب التقويم للعمل الذي أنجز، وعدم تصحيح الأخطاء التي حصلت بسبب سوء التنفيذ وأدت إلى مشاكل هندسية، بالإضافة إلى عدم تحديد آليات للعمل. وأكد أن هناك خطوات ستخذ في القريب العاجل، «أهمها عودة الحوار سريعاً، وحلحلة الأمور بعدما وعدنا بأن هناك أموالاً استدفع قريباً من عدد من الدول المانحة».

بدوره، يلفت عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أبو لؤي أركان بدر، إلى أن «خيمة الاعتصام في مخيم نهر البارد عمرها 8 سنوات بسبب سياسة الأونروا الظالمة»، مشيراً إلى أن ما تقوم به المنظمة ليس مبرراً إطلاقاً، «فالقضية ليست قضية تمويل، بل سوء إدارة وسوء تنفيذ واستمرار في هدر الأموال وصفقات السمسرة والتلاعب بمواصفات دفتر الشروط، وما يزيد الطين بلة استمرار مزارب الهدر المالي الفاحش، والمبالغ الضخمة التي يتقاضاها الموظفون».

ولكن لدينا حقوق نسعى إلى اكتسابها، ولا شك في أن المتضررين من الاعتصام هم أبناء المخيم، إذ إن عيادات الأونروا ومدارسها مغلقة بوجه أبنائنا، لكن موظفي الأونروا لا يأبهون، لأنهم يقبضون رواتبهم في نهاية كل شهر».

يشير عبد العال إلى أن الفترة الأخيرة شهدت انقطاعاً للحوار مع الأونروا نتيجة عدة أمور، أبرزها سوء الإدارة، والخلاف الدائر في مسألة إعادة الإعمار التي يمكن أن تقسم إلى قسمين: الأول أن الإعمار بحاجة إلى أموال، وهي غير

فساد مستشر في مختلف أقسام المنظمة، بدءاً من سوء التنفيذ في المشاريع، وصولاً إلى رشى وصفقات واختلاسات مالية». خلق الأمر حالة غضب لدى أبناء البارد، دفعتهم إلى نصب خيمة أمام مراكز التخطيط التابعة للأونروا، بالتزامن مع إعلان المنظمة بدء تقليص خدماتها على الصعيد الاستشفائي والطبائي إلى النصف، وتحميل الفلسطيني 50% من الفاتورة. هذا الإجراء كان مقرراً أن يأتي متزامناً مع انتهاء خطة الطوارئ وعودة جميع أبناء المخيم النازحين إليه مع انتهاء عملية الإعمار، وهو ما لم يحدث. يرفض موظفو الأونروا المشرفين على عملية إعادة الإعمار الحديث عن الاتهامات الموجهة إليهم، إلا بكتاب خطي يصدر عن مركزية الأونروا في بيروت.

من جهته، يؤكد مسؤول ملف الإعمار في نهر البارد مروان عبد العال، أن «ما يجري اليوم في نهر البارد هو موقف اعتراضى فقط، لأننا بامتن الحاجة إلى الأونروا وخدماتها،